خطة لتسويق موسمَي الحمضيات والزيتون وتحديد الكميات القابلة للتصدير

مجلس الوزراء يطلب من وزارتي الكهرباء والموارد المائية التنسيق لتأمين الكهرباء والمياه في وقت واحد

| هناء غانم

شدد مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس على ضرورة إعداد خطة متكاملة تتضمن آليات وإجراءات واضحة لتسويق موسمي الحمضيات والزيتون وتقدير الإنتاج المتوقع بدقة والكميات المخصصة للاستهلاك في السوق المحلية والكميات القابلة للتصدير وزيادة الوقود المخصص لتشغيل معاصر الزيتون في محافظتي اللاذقية وطرطوس لاستيعاب الإنتاج الوفير المتوقع.

وخلال الجلسة اعتمد المجلس خطة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك المتعلقة بتطوير عمل وحدات الخزن والتبريد في المحافظات واستثمارها بالشكل الأمثل وتعزيز دورها في عمليات التدخل الإيجابي، حيث أكد المجلس أهمية جهوزية هذه الوحدات لاستجرار أكبر كميات ممكنة من المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية وتخزينها وطرحها في الأسواق بأسعار مناسبة على مدار العام.

وأكد المهندس عرنوس أهمية بذل أقصى الجهود الممكنة لتحسين الواقعين المعيشي والخدمي وترتيب أولويات عمل كل وزارة وإنجاز المشروعات التي تحقق قيمة مضافة لناحية تحسين الخدمات وزيادة الإنتاج، مشيراً إلى أهمية العمل المؤسساتي والاستثمار الأمثل للخبرات والكفاءات في الجهات العامة للخروج بصيغ عمل مناسبة تسهم في النهوض بمختلف القطاعات.

ووجه رئيس مجلس الوزراء وزارتي الإدارة المحلية والصحة لوضع منظومة طوارئ مشتركة للتعاطي بالشكل الأمثل مع أي حالات طارئة ولضمان التدخل في الوقت المناسب، مشدداً في سياق آخر على متابعة تنفيذ أحكام الصكوك التشريعية التي تصدر على أرض الواقع بما يحقق الهدف منها.

واستمع المجلس إلى عرض قدمه وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس سهيل عبد اللطيف حول عمل الجمعيات التعاونية السكنية لناحية دورها في إعادة الإعمار وتأمين السكن وإدماج هذا القطاع ضمن الإستراتيجية الوطنية للإسكان، حيث أكد المجلس أهمية إحداث مشروعات للسكن الاقتصادي بمساحات صغيرة مع برامج تمويلية وتسهيلات مصرفية مناسبة تمكن كل الشرائح من امتلاك مسكن بالتوازي مع تحديث التشريعات الناظمة لعمل الجمعيات ومتابعة أتمتة قطاع التعاون السكني والربط المكاني لمشروعات الجمعيات وإعداد خارطة نشاط للقطاع.

ومن جهة أخرى جدد المجلس تأكيده على تحقيق عدالة التقنين الكهربائي بين المحافظات والمناطق وطلب من وزارتي الكهرباء والموارد المائية التنسيق لتأمين التغذية الكهربائية لمحطات ضخ المياه بالتوازي مع التغذية المنزلية، كذلك الإسراع بإنجاز المشروعات المتعلقة بتحسين الواقع المائي في محافظة السويداء.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد معاون وزير الكهرباء نضال قرموشة أن إعادة تأهيل المنظومة الكهربائية يعتبر من أولويات عمل الحكومة وخاصة في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها المنظومة الكهربائية حيث يتم العمل على استكمال إنشاء محطات توليد جديدة مبيناً أن هناك تنسيقاً دائماً بين وزارتي الري والكهرباء للعمل بشكل مباشر وتأمين الكهرباء والمياه للمواطن إلا أنه بالفترة الأخيرة ولعدم توافر الغاز ولكثرة الأعطال على الخطوط حدث خلل، لذلك قامت الحكومة اليوم بتوجيه وزارتي الكهرباء والري باستمرار التنسيق بين الجهتين لتأمين الموارد ولتحقيق أكثر استدامة بتوفير المياه والكهرباء للمواطنين، مؤكداً أن الأيام القادمة ستكون أفضل لجهة تأمين الكهرباء مطمئناً أن الشتاء هذا العام سيكون أفضل من العام الماضي علماً أن الوضع ليس بالأمر السهل لأن الضغط على الكهرباء كبير لأغراض الطهي وسخانات المياه وقريباً التدفئة مؤكداً أن الوزارة تعمل من الآن ليكون هناك توزيع كامل للكابلات حتى نستطيع تأمين الكهرباء للمواطنين.

> معاون وزير الكهرباء لـ«الوطن»: شتاء هذا العام سيكون أفضل من العام الماضي والمشكلة بتوفر الغاز

وعن حال الكهرباء خلال المرحلة القادمة قال هناك محطات جديدة تدخل في الخدمة علماً أن الوضع الكهربائي يعتمد على توافر مادة الغاز واصفاً إياه بالوضع الصعب.

وعن عدم وجود عدالة بالتقنين قال: من الصعوبة في بعض الأحيان أن تكون هناك عدالة بالتقنين لأن توزيع الكهرباء يتم على الشبكة وفق معايير ومحددات تراعي الكثافات والتجمعات السكانية وتغذية المنشآت الحيوية التي تؤمن الخدمات الأساسية للمواطنين مثل المشافي والمطاحن ومحطات ضخ المياه وغيرها وهذا ليس بالأمر السهل، معتبراً أن وزارة الكهرباء تتجه في عملها إلى توزيع أعباء التقنين بين مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والمنزلية وغيرها للحفاظ على حالة توازن في معدلات التقنين وتحقيق أكبر قدر من العدالة للطاقة الكهربائية المتاحة حيث يتم التوليد في الظروف الحالية، والأهم حسب قرموشة أن الوزارة تتجه حالياً إلى إعادة تأهيل وصيانة العديد من مجموعات التوليد والتوسع في مشاريع الطاقة المتجددة.

وناقش المجلس مشروع الصك التشريعي الخاص بإحداث الاتحاد الوطني لطلبة سورية نظراً لمضي أكثر من نصف قرن على إحداث الاتحاد وتم خلال تلك الفترة إحداث العديد من الجامعات وتطورت منظومة التعليم العالي وتعددت أنماط التعليم ولتغير آلية عمل المنظمات الشعبية وبما يحقق المرونة في عمل الاتحاد كمنظمة مستقلة. وطلب المجلس من اللجان الوزارية المعنية إعداد رؤية متكاملة بهدف إتاحة الفرصة للشباب لإقامة مشروعات استثمارية صغيرة وورشات عمل مهنية وحرفية تمكنهم من تأسيس أعمال خاصة بهم تدر عليهم دخلاً يسهم في تحسين وضعهم المعيشي.

ووافق المجلس على العقد المتعلق بإنشاء محطة كهروضوئية في منطقة جندر باستطاعة نحو ٣٨ ميغاواط وعلى استكمال تأهيل جسر عسان على تحويلة حلب الجنوبية وإكساء قصر العدل في محافظة السويداء، إضافة إلى عدد من المشروعات الخدمية والتنموية ذات الأولوية.

لماذا نستورد «القطن الصناعي»؟

مدير مكتب القطن لـ«الوطن»: القرار جاء بناءً على احتياجات وزارة الصناعة ونتيجة قلة منتج القطن في سورية

الوطن

اعتبر الخبير الزراعي عبد الرحمن قرنفلة في تصريح لـ«الوطن» أن قرار رئاسة مجلس الوزراء المتضمن الموافقة على توصية اللجنة الاقتصادية باستيراد مادة بذور القطن الصناعي، يعد مهماً جداً لكونه جاء كبديل عن استيراد الزيت ولتشغيل المعامل المحلية واليد العاملة، ولمساعدة الإنتاج المحلي وتغطية احتياجات السوق قدر الإمكان، لافتاً إلى أن الطاقة الإنتاجية لهذه المصانع واسعة جداً والإنتاج المحلي من القطن لا يغطي حاجتها، ولكن الآثار الإيجابية لهذا القرار مشروطة بأن تستخدم هذه البذور المستوردة في عملية التصنيع حصراً، وألا تتسرب أجزاء منها كبذار للزراعة، لأن هذا الأمر خطير جداً ويسيء إلى الأصناف المحلية لكونها معتمدة ومدروسة من هيئة البحوث الزراعية ومكتب القطن وقد أجريت عليها تجارب لسنوات طويلة حتى تم اعتمادها، كما يوجد لها معادلات سمادية محددة ولها مقننات معروفة من الفلاحين، لذا فإن أي صنف غريب قد يؤدي إلى خلل في العملية الإنتاجية، مشدداً على ضرورة أن تكون هناك رقابة شديدة على هذا الجانب لضمان أن تدخل هذه البذور إلى المصانع وخطوط الإنتاج فقط.

وفي السياق ذاته، أوضح قرنفلة أن تشغيل المعامل ستكون له فوائد متعددة أولها استخلاص الزيت وثانيها استخراج كسبة بذار القطن التي تستخدم كأعلاف في الوقت الذي يعاني فيه قطاع الأعلاف من عجز كبير، حيث يعد ذلك أفضل من الاستيراد، وخاصة في ظل تراجع محصول القطن والذي يعود إلى أن احتياجاته المائية كبيرة حيث تراجع الوارد المائي بالفترات الأخيرة بشكل كبير بعد أن انخفض مردود مياه نهر الفرات، كذلك الأمر بالنسبة للموارد المائية الجوفية بفعل عدم توافر إمكانية استثمارها بشكل أمثل نتيجة عدم وجود موارد طاقة لعمل المحركات، متابعاً: «وعادة تأخذ الخطط الزراعية بعين الاعتبار كميات المياه المتوافرة وعلى ضوء ذلك يتم تخطيط مساحات القطن فمن غير المعقول زراعة قطن دون ماء، لذلك تم تصميم الخطة الزراعية هذا العام على ضوء الموارد المائية المتاحة التي أوصت بها وزارة الموارد المائية.

وأردف قرنفلة أن الحكومة اليوم أمام خيارين فإما تجميد المعمل الذي يحتوي على كتلة مالية كبيرة تقدر بمليارات الليرات، وإما تشغيله في ضوء الموارد المتاحة واستثماره وإنتاج مواد جديدة، مشيراً إلى أن البيئة التشغيلية للتصنيع وقلة موارد الطاقة لن تؤثرا سلباً على القرار، وذلك نتيجة أن الخطة الإنتاجية للعام الواقع بما يحقق الهدف منها.

> خبير زراعي: قرار استيراد القطن الصناعي جيد شريطة ألا يتسرب جزء من البذار للزراعة

وبيّن قرنفلة بأنه لا يمكن التنبؤ الآن فيما إذا كان سينخفض سعر زيت القطن بالأسواق، باعتبار أن هذا الأمر يحتاج إلى دراسة من حيث كلفة البذار المستوردة وكلف التصنيع والتوزيع والنقل، ولكن أياً كانت هذه التكاليف فإن السلع المنتجة محلياً تعطي نوعاً من الاطمئنان لتوافر المادة على عكس الاستيراد وما يولده من قلق تجاه توريد المادة وأجور نقلها بسبب حالة الحصار الاقتصادي المفروضة.

وأشار قرنفلة إلى أن إنتاج القطن حالياً يعتبر جيداً ومردوده كذلك أيضاً، حيث تقدر إنتاجية الهكتار الواحد هذا العام بـ٥ أطنان من القطن، ولكن المساحة تقلصت مقارنة بالسنوات السابقة فمثلاً في بداية التسعينيات تم الوصول إلى إنتاج ١,١ مليون طن من القطن سنوياً، وكانت هناك موارد مائية كبيرة وأراضٍ كثيرة صالحة لزراعة القطن، لافتاً إلى أن كل المحاصيل الأخرى تأثرت بقلة المياه ومثال على ذلك الذرة والقمح المروي.

من جانبه، بيّن مدير مكتب القطن في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي الدكتور أحمد جمعة في تصريح لـ«الوطن» أن هذا القرار جاء بناءً على احتياجات وزارة الصناعة ونتيجة قلة منتج القطن في سورية، وفقاً لشروط وضعتها وزارة الزراعة، مشيراً إلى أن إجازات الاستيراد التي تعطى للشركة هي إجازات لبذور صناعية، لذا فإن مديرية مكتب القطن تتابع عملية الصناعة في شركات الزيوت بشكل دائم وتتأكد من السجلات لمقارنة حجم البذور الواردة إلى المعمل مع كميات الزيوت المصنعة كي لا تتسرب أي بذرة للزراعة.

وكشف جمعة أن الخطة الإنتاجية للعام ٢٠٢١-٢٠٢٢ تبلغ ٥٧,٣٦٥ هكتاراً في حين وصلت المساحة المنفذة بشكل فعلي إلى ٢٤,٢١١ هكتاراً (٤٢ بالمئة)، وقد بلغت تقديرات الإنتاج الأولية ٦٦,٧٧٥ طناً، معيداً انخفاض نسبة المساحات المنفذة إلى عدة أسباب أولها ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج ووجود مشكلات في العمالة، وثانيها أن القطن هو محصول صيفي مروي بحاجة إلى أن يكون موجوداً في الأرض منذ شهر نيسان وحتى شهر تشرين الأول وبالتالي لا يمكن زراعة أي مادة قبله أو بعده سوى الحنطة، أما السبب الثالث فيتمثل بتذبذب أسعار بعض مستلزمات الإنتاج كالأسمدة والمحروقات، لافتاً إلى أن الحكومة ملتزمة بدعم هذا المحصول، حيث تم تحديد سعر شراء كيلو القطن المحبوب الواصل إلى أرض المحالج بـ٤٠٠٠ ليرة وذلك بناء على كلفة الإنتاج وفق السوق الرائجة، واصفاً هذا السعر بأنه مجد ومشجع للفلاحين لتسليم الإنتاج لمؤسسات الدولة وزيادة المساحات المزروعة في الأعوام القادمة. واعتبر جمعة أن الإنتاج هذا العام جيد جداً ولا يوجد تراجع بالنسبة للسنوات السابقة، ولكن المشكلة تتمثل بأن الوزارة لا تستطيع استلام الأقطان المنتجة في المنطقة الشرقية التي تحتوي على ٨٠ بالمئة من المساحات المخصصة لزراعة القطن.

شطب شركات لأسباب قانونية!!

صافي لـ«الوطن»: جميعها شركات لها نشاط تجاري وخلال أيام سنحدد الآلية التي سنتبعها

| جلنار العلي

كشف مدير الشركات في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك زين صافي في تصريح لـ«الوطن» أن مجلس الدولة كان قد قرر إلغاء ترخيص ٢٠٠٠ شركة لم تستكمل تسديد رأسمالها بسبب وجود تقصير وأخطاء قانونية وإدارية بحتة فيها، وذلك بناء على المادة ٥٦ من قانون الشركات ٢٩ لعام ٢٠١١ التي نصت على وجوب تسديد ٤٠ بالمئة من رأس المال خلال مدة ٣٠ يوماً من تاريخ صدور قرار التأسيس، على أن يستكمل رأس المال خلال عام كامل تحت طائلة إلغاء هذه الشركات، متابعاً: «وكل هذه الشركات هي إما محدودة المسؤولية أي إن الحد الأدنى لرأسمالها ٥ ملايين ليرة، أو مساهمة خاصة الحد الأدنى لرأسمالها ١٥ مليون ليرة».

وأشار صافي إلى أن الجهات المعنية أخذت بعين الاعتبار سنوات الحرب الطويلة ووجود صعوبات لدى بعض الشركات في التسديد، واتجهت نحو معالجة أوضاع هذه الشركات ومراعاة المصلحة العامة ولاسيما أن شطب سجل تجاري لعدد كبير من الشركات سيؤثر على الاقتصاد خاصة أنها شركات قائمة ولها شخصية اعتبارية وحقوق والتزامات ونشاط تجاري وبعضها فاعل أيضاً من حيث الإنتاج، لذا يتم إجراء دراسة من قبل رئاسة مجلس الوزراء بإصدار توصية من اللجنة الاقتصادية أو تعديل صك تشريعي لتمديد التسديد أو تعديل مدة التسديد إضافة إلى إجراءات أخرى كي لا تُحل هذه الشركات على أن تتم معرفة الآلية التي ستتبع خلال الأيام القادمة، متابعاً: «وفي حال امتنعت حينها هذه الشركات عن التسديد سيتم حلها بكل تأكيد، لأن التراجع عن قرار إنهاء الترخيص ليس إلا مراعاة للعدد الكبير للشركات».

وفي سياق متصل كشف صافي أن عدد الشركات محدودة المسؤولية التي تم ترخيصها منذ بداية العام حتى نهاية شهر أيلول وصل إلى ٣٧٥ شركة، فيما وصل عدد شركات الشخص الواحد إلى ٨١ شركة، أما الشركات المساهمة فقد بلغ عددها ١٩ شركة، لافتاً إلى حل ٧٩ شركة هذا العام لعدة أسباب منها عدم ممارسة أعمال تجارية أو لأنها متوقفة عن العمل وذلك بناء على رغبة أصحاب العلاقة، مشيراً إلى وجود تطور ملحوظ في الإقبال على ترخيص الشركات، وخاصة شركات الطاقات البديلة والتطوير العقاري والتعهدات والتسويق الإلكتروني، كما لوحظ وجود زيادة في ترخيص الشركات ذات الجنسيات المختلفة، التي يدخل فيها شركاء إماراتيون وروسيون وجنسيات أخرى.

وتابع: «ووصل عدد الشركات الكلي المرخصة في الوزارة إلى ٨١٥٩ شركة، ٤٧٥ شركة منها شركات شخص واحد، و٦٩٥ شركة مساهمة، علماً أن مديرية الشركات تؤسس شركات أموال فقط، أما شركات الأشخاص والسجلات الفردية فتؤسس في أمانات السجل بالمحافظات وهي شركات التضامن والتوصية».

من جانبه يرى الخبير التنموي ماهر رزق في تصريح لـ«الوطن» أنه في حال كان تعديل الصك التشريعي يخص الفئة التي كانت خارج القطر بسبب ظروف الأزمة أو أصحاب الأعمال الذين كانوا يعيشون في مناطق غير مستقرة أمنياً، لتشجيعهم على العودة فهذا قرار صحيح وبناء، أما إذا كان هذا القرار يخص الجميع ومنهم أصحاب الشركات المقيمين داخل القطر «الكسولين» غير المتابعين للقرارات، فهذا يعتبر تشجيعاً لهم وتسامحاً زائداً وتعاملاً بالعواطف من قبل الحكومة، وخاصة أن العمل بمنطلق إنساني واتخاذ قرارات بناء على شماعة الأزمة هو أمر غير محبب.

وأضاف: «فإذا كان رائد العمل متكاسلاً وينتظر عطف الحكومة فهو غير جدير بأن يكون صاحب عمل، ولاسيما أننا نتحدث عن مبالغ غير كبيرة بالنسبة لمالك شركة، فلا يعقل ألا يملك قيمة رأس مال لا يتجاوز عدة ملايين، وخاصة أن الاكتتاب هو عبارة عن مبلغ شكلي يوضع بالبنك وبمجرد إعلان مديرية الشركات بالإدخال يستطيع صاحب الشركة سحب المبلغ خلال يومين فقط، إذاً فإن شرط تسديد رأس المال لا يعتبر تجميداً للأموال».

> رزق لـ«الوطن»: تعديل الصك التشريعي تشجيع لـ«الكسولين» وخيار إصدار توصية من اللجنة الاقتصادية تسويف وتهرب

وأشار رزق إلى أنه في حال كان القانون السابق يسمح للجهة التنفيذية وهي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن تعدّل مدة تسديد رأس المال فيجب أن تصدر الوزارة قراراً جريئاً بذلك، من دون الحاجة لإصدار صك تشريعي، معتبراً أن خيار إصدار توصية من اللجنة الاقتصادية يعتبر تسويفاً ومماطلة وتهرباً ويتم اللجوء إليه عندما تتهرب الوزارات من مسؤولياتها.

الإسمنت ينخفض عالمياً ويرتفع محلياً

الجلالي لـ«الوطن»: حركة شراء العقارات من المغتربين تراجعت ومواد الإكساء ارتفعت بسبب سعر صرف السوق السوداء

| رامز محفوظ

أكد الخبير في الاقتصاد الهندسي الدكتور محمد الجلالي في تصريح لـ«الوطن» أن ارتفاع أسعار مواد الإكساء سببه تغيرات سعر الصرف في السوق السوداء وليس قرار المصرف المركزي برفع سعر صرف الدولار، باعتبار أن جزءاً منها يتم استيراده من الخارج.

وأضاف الجلالي بأن الليرة السورية شهدت خلال الفترة الماضية تراجعاً أمام الدولار الأمر الذي أدى إلى قيام تجار مواد الإكساء برفع أسعارها بنسبة تقارب ١٠ بالمئة.

ولفت إلى وجود تراجع واضح في استثمار العقارات الجديدة بشكل عام نتيجة لارتفاع سعر الاسمنت منذ ما يقرب من الأسبوعين، حيث وصل سعر الطن الواحد في السوق السوداء إلى نحو ٧٠٠ ألف ليرة، أما بالنسبة للحديد فقد ارتفع سعره مؤخراً لكن بنسبة بسيطة، موضحاً أن سعر الحديد عالمياً ينخفض لكن في سورية يرتفع بسبب تغيرات سعر الصرف.

وأشار الجلالي إلى أن ارتفاع مواد البناء والإكساء مؤخراً لم يؤثر في أسعار العقارات في سورية، موضحاً أن النسبة الأكبر من تجارة العقارات اليوم هي لشقق سكنية قائمة، وأسعار هذه الشقق اليوم تعتبر أقل من التكلفة نتيجة لوجود العرض وقلة الطلب، مؤكداً أن الجمود في حركة بيع وشراء العقارات في سورية يتجه نحو الازدياد، لافتاً إلى أن المؤسسة العامة للإسكان ومعظم الجمعيات السكنية التي تنفذ حالياً مشاريع سكنية قامت برفع الأقساط على المكتتبين بسبب ارتفاع تكاليف البناء وكي تنسجم الأقساط الجديدة مع التكاليف لكن هذا الأمر سبب أشكالاً كبيراً وعبئاً جديداً على المواطن المكتتب على مسكن.

وعن كمية المعروض من العقارات لغاية السفر، بين بأن العروض موجودة لكن المشكلة أن المعروض أكثر من الطلب وهذا الأمر لاحظناه منذ مدة، مضيفاً إن الأسعار مرتفعة مقارنة بالدخل وهذا الأمر معروف وواضح لكنها ليس مرتفعة مقارنة بالتكاليف فعلى سبيل المثال هناك عقارات معروضة للبيع تكلفتها بحدود ٣٠٠ مليون ومالكها يطلب سعر ١٥٠ مليون ليرة لبيعها لغاية السفر ويخفض سعره لعدم وجود مشترين.

وبالنسبة لحركة شراء العقارات من قبل المغتربين، أوضح الجلالي أن الحركة موجودة لكنها تراجعت بسبب الوضع العام ونتيجة ارتفاع الأسعار العالمي إذ إن ارتفاع الأسعار ليست ظاهرة موجودة فقط في سورية وإنما هي ظاهرة منتشرة عالمياً، مشيراً إلى أن المغترب الذي كان يقوم بالتوفير من دخله لغاية الاستثمار في العقارات في سورية أصبح معظم دخله يستخدمه لشراء مستلزماته معيشته اليومية نتيجة ارتفاع الأسعار العالمي.

أما عن أسعار العقارات في دول الجوار، فبيّن الجلالي أن هذه الدول تعاني من جمود بحركة البيع والشراء كما تعاني سورية وهناك عرض كبير للعقارات في هذه الدول وطلب قليل وهذه الظاهرة أصبحت منتشرة أكثر من ذي قبل.

وختم بالقول: إن تحسن حركة البيع والشراء مستقبلاً مرتبط بتحسن واقع البلد الداخلي والوضع العالمي، لافتاً إلى أنه مع تحسن الوضع العالمي من الممكن أن تتحسن حركة البيع والشراء باعتبار أنه سيصبح هناك إمكانية أكبر لتحسين حركة الشراء من قبل المغتربين وذوي الدخل المرتفع.